



مجلة  
جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية  
Anbar University Journal  
Of Islamic Sciences



P. ISSN: 2071-6028

E. ISSN: 2706-8722

Volume 15- Issue 3- September 2024

المجلد ١٥- العدد ٣ - ايلول ٢٠٢٤م

أوهام الحافظ المزّي في كتابه "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف"  
دراسة نقدية لأمثلة تطبيقية

ا.م.د. أحمد عبدالله عثمان الطالباني

مديرية الوقف السني/ كركوك

الملخص

١- الإيميل:

[Dr.ahmed219941@gmail.com](mailto:Dr.ahmed219941@gmail.com)

يهدف هذا البحث إلى كشف وبيان لبعض أوهام الحافظ المزّي مما وقع فيه عند تخريجه لأطراف أحاديث الكتب الستة، حيث وجدناه قد وقع في أوهام مختلفة، فتارة يشبهه عليه راو بأخر، وتارة يعزو حديثاً إلى كتاب أو باب في البخاري أو مسلم ولا يوجد هناك، وتارة يهّم في تعيين اسم الراوي، وغيرها من الأوهام التي ذكرناها في متن البحث موضحين بالأمثلة التطبيقية.

DOI: 10.34278/aujis.2024.184151

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٤/١/١٣م

تاريخ قبول البحث للنشر: ٢٠٢٤/٣/٢٧م

تاريخ نشر البحث: ٢٠٢٤/٩/١م

الكلمات المفتاحية:

أوهام، المزّي، تحفة الأشراف، دراسة نقدية.

©Authors, 2024, College of Islamic Sciences University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>.



---

# The Illusions of Al-Hafidh Al-Mazi in His Book Tuhfat Al-Ashraf in Maarifat Al-Atraf. A critical study of applied examples.

---

**Assist. Prof. Dr. Ahmed Abdullah Uthman Al-Talibani**

---

Sunni endowment directorate / Kirkuk

---

## **Abstract:**

*This research aims to reveal and explain some of the illusions of Al-Hafidh Al-Mazi, that have been occurred when he edited the narrators of Hadiths of the six books. We found that he had fallen into various illusions. Sometimes he is deluded of being another narrator, sometimes he attributes a Hadith to a book or a chapter in Bukhari or Muslim but it is not there; and sometimes in assigning the narrator's name and other illusions that we mentioned in the body of the research, explained with the applied examples.*

**1: Email:**

[Dr.ahmed219941@gmail.com](mailto:Dr.ahmed219941@gmail.com)

---

**DOI: 10.34278/aujis.2024.184151**

---

**Submitted: 13/1 /2024**

---

**Accepted: 27/3 /2024**

---

**Published: 1 /9 /2024**

---

## **Keywords:**

Illusions, Al-Mazi, Tuhfat Al-Ashraf, Critical study.

---

©Authors, 2024, College of Islamic Sciences University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>.



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ، وآله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فلا يخلو كتاب مهما علا كاتبه، وسما نجمه في سماء العلم والمعرفة من سهو ونقص إلا كتاب الله ﷻ، ولذلك لا بد من تصويب وتصحيح إذا ما وقع فيها أئمتنا من أوهام في تأليفاتهم، وكتب التراجم وتخريجات الحديث كانت لها نصيب من هذه الأخطاء والأوهام.

إن الوهم يصدر من صفوة البشر وهم الأنبياء والرسل فكيف بمن دونهم. من هنا تأتي مهمة علم كشف علل الحديث أو بيان خطئهم الذي هو من أدق وأجل علوم الحديث مكانة ومنزلة، وأعظمها خطراً وفخراً لأهميتها في كشف وبيان الحديث صحة وضعفاً.

إن الدارس لسيرة أئمتنا يجد بكل وضوح أنهم كانوا حراساً وحماة لصيانة وغرابة الحديث النبوي سندا وممتناً منذ فجر عصر النبوة وإلى يومنا هذا خوفاً من وقوع زيادة فيه أو نقص منه أو تبديل راوٍ بآخر، أو وقوع وهم وسهو من أحد الرواة أو أحد الحفاظ وهذه فطرة جبلية فطر الله الناس عليها.

فمن الأوهام التي صدر لأحد عمالقة حفاظ الحديث ألا وهو الإمام الحافظ الناقد الجهيد جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزني رحمه الله، حيث وقعت منه أوهام من خلال تخريجه لكتابه المسمى " تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف"، لذلك وجدت نفسي والوقت مناسباً لأكشف تلك الأوهام وأجعلها بحثاً علمياً رصيناً.

**أولاً: هدف البحث:**

بيّنتُ في هذا البحث جانباً مهماً وهو وجود لبعض الأوهام في كتاب حديثي علمي قيم للحافظ المزني رحمه الله، وهذا ما يدفعنا إلى دراسة معمقة في الكتاب كله

لتصحيح ما وقع فيه من أخطاء وأوهام، وقد ذكرتُ في بحثي هذا أمثلةً تدلُّ عليها.

#### ثانياً: سبب اختيار الموضوع:

إن هذا الموضوع وهو وجود (الوهم) في كتاب الحافظ المزني المسمى بـ "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف"، قد سبق بعضُ الأئمة كالحافظ ابن حجر إلى كشف نماذج منها، لكن إلى الآن لم تُفرد ببحث أو رسالة علمية مستقلة، لذا كانت الحاجة ماسةً لكشفها وجمع أمثلتها كي يكون بحثاً علمياً في صورة كاملة ليكون طالبُ علم الحديث على بصيرة وبينة تجاه هذا الخل، ومن بعدُ يشغل في بقية أحاديثه.

#### ثالثاً: الأبحاث السابقة:

في حدود معلوماتي واطلاعي وسؤالي لأهل الحديث المختصين في هذا الميدان لم أجد أحداً كتَبَ كتاباً أو بحثاً في هذا الموضوع، وهو (أوهام المزني في كتابه المسمى بـ تحفة الأشراف) بحيث يستخرج ويكشف لنا أوهام المزني من خلال تخريجه لأطراف الأحاديث النبوية للكتب الستة، لذا قمت بهذا العمل.

#### رابعاً: منهجي في البحث:

- ١- اقتصر في تخريجي لأحاديث بحثي من الصحيحين (صحيح البخاري ومسلم).
- ٢- عند عدم وجود الحديث في الصحيحين سأخرجه من الكتب الحديثية المعتمدة، كالسنن الأربعة، أو غيرها.
- ٣- إذا ورد حديثٌ مع أحاديث الصحيحين أو أحدهما - على سبيل المتابع أو الشاهد فإنني لا أحكم عليه باعتبار أنه مخرج في الصحيحين أو أحدهما.
- ٤- أذكر درجة الحديث أو الأثر المستشهد به - من غير الصحيحين - أثناء البحث نقلاً عن أهل الحديث حسب الوسع والطاقة.
- ٥- اقتصر على ذكر اسم الكتاب والمؤلف والجزء والصفحة في الهامش، وباقي التعريف بالكتاب ذكرته في قائمة المصادر والمراجع.

## محتويات البحث:

ملخص البحث باللغتين العربية والانكليزية.

والمقدمة، وتشمل: هدف البحث، والأسباب الباعثة لاختيار هذا الموضوع، والأبحاث السابقة، ومنهجي في البحث.

المبحث الأول: تعريف الوهم، أسبابه، وسائل كشفه، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الوهم لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: أسباب الوهم.

المطلب الثالث: وسائل الكشف عن علة الوهم.

المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من أوهام الحافظ المزي في كتابه "تحفة

الأشراف بمعرفة الأطراف" وفيه سبعة أمثلة.

والخاتمة، ثم المصادر والمراجع.

## المبحث الأول: تعريف الوهم، أسبابه، وسائل كشفه. وفيه ثلاثة مطالب:

### المطلب الأول: تعريف الوهم لغة واصطلاحاً.

الوهم لغة: قال أحمد الفراهيدي: وَهَمْتُ فِي كَذَا، [أَي: غَلَطْتُ].  
وَأَوْهَمْتُ فِي كِتَابِي وَكَلَامِي إِيهَامًا، أَي: أَسْقَطْتُ مِنْهُ شَيْئًا. وَوَهْمَ يَوْهَمُ وَهْمًا،  
أَي: غَلَطَ (١).

وقال ابن فارس: يقال: وَهَمْتُ أَهْمُ وَهْمًا، إِذَا ذَهَبَ وَهَمِي إِلَيْهِ. وَمِنْهُ قِيَاسُ  
التُّهْمَةِ. وَأَوْهَمْتُ فِي الْحِسَابِ، إِذَا تَرَكْتُ مِنْهُ شَيْئًا. وَوَهِمْتُ: غَلِطْتُ، أَوْهَمَ وَهْمًا (٢).

الوهم اصطلاحاً عند المحدثين: قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: مَنْ يَرُوي  
الحديث على سبيل التوهم (٣).

قال في النزهة: الوهم، إن اطلع عليه؛ بالقرائن الدالة على وهم الراوي من  
وصل مرسل أو منقطع، أو يكون هناك إدخال حديث في حديث، أو نحو ذلك من  
الأسباب القادحة.

ثم دلنا ابن حجر إلى طرق كشفها وبياننا فقال:

وتحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع، وجمع الطرق؛ فهذا هو المعلل (٤).

وهذا - أعني وجود الوهم - أمر طبيعي ملازم لكل إنسان، ولا يتسبب في  
قدح الراوي ما لم يكثر منه إلى جنب ما يروي، لكن إذا ما كثر وهمه واشتهر به  
أوقعه إلى مرتبة من مراتب الجرح، وربما يوصله إلى مرتبة الترك وذلك إذا فحش

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، (دار  
ومكتبة الهلال)، (٤/ ١٠٠).

(٢) أحمد بن فارس بن زكرياء، (ت: ٣٩٥ هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام محمد  
هارون. (طبعة اتحاد الكتاب العرب، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م)، (٦/ ١١٥).

(٣) أحمد بن علي العسقلاني، نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المحقق: عصام الصباطي -  
عماد السيد، ط٥. (القاهرة: دار الحديث، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م)، (٤/ ٧٢٣).

(٤) أحمد بن علي العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر،  
المحقق: حقه على نسخته مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر، ط٣. (دمشق: مطبعة  
الصباح، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م)، (ص: ٩٢).

منه، وهذا ما صرح به الشافعي: ومن كثر غلظه من المحدثين ولم يكن له أصل كتاب صحيح: لم نقبل حديثه، كما يكون من أكثر الغلط في الشهادة لم نقبل شهادته<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثاني: أسباب الوهم.

ترجع علة الوهم لعدة أسباب ذكرها علماء الحديث في كتبهم عندما فصلوا في مسائل الجرح والتعديل، وها نحن بعون الله تعالى نشرع في تلك الأسباب: **السبب الأول: النسيان:** وهذا أمر فطري وجبلي غير مأمون على أحد وإن وُصف بأنه أمير المؤمنين في الحديث.

ولنتأمل هذه الحقيقة التي بينها أحد عمالقة الحديث، قيل لسفيان بن عيينة: أبو معاوية محمد بن خازم يحدث عنك بأحاديث ليس تحفظها، ووكيع أيضا، فقال ابن عيينة -لسائل-: صدقهم، فإني كنت قبل اليوم أحفظ مني اليوم<sup>(٢)</sup>.

فإذا كان هذا حال ابن عيينة فكيف بمن دونه في الحفظ والإتقان والتثبت. وقد عقد لهذا الأمر الجليل ابن مفلح الحنبلي في كتابه "الأداب الشرعية والمنح المرعية" فصلا سماه بـ «فصل في خطأ الثقات، وكونه لا يسلم منه بشر»، ثم ذكر تحته أقوالا لبعض الأئمة<sup>(٣)</sup>.

وذكر ابن عبد البر كلاما دقيقا حول حديث سهو النبي ﷺ في الصلاة، ثم قال: وفي هذا الحديث بيان أن أحدا لا يسلم من الوهم والنسيان؛ لأنه إذا اعترى ذلك الأنبياء، فغيرهم بذلك أحرى<sup>(٤)</sup>.

(١) محمد بن إدريسي الشافعي، الرسالة، المحقق: أحمد شاكر، ط١. (مصر: مكتبة الحلبي، ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م)، (١/٣٨٢).

(٢) أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، المحقق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، (المدينة المنورة: المكتبة العلمية)، (ص: ٣٨٣) بتصرف.

(٣) عبد الله محمد بن مفلح، الآداب الشرعية، المحقق: شعيب الأرنؤوط - وعمر القيام، ط٣. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م، (٢/١٤١) بتصرف.

(٤) يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، (٢٠٠٠)، الاستذكار، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية)، (١/٥٢١) بتصرف.

وقال ابن المبارك: مَنْ ذَا يَسْلَمُ مِنَ الْوَهْمِ؟<sup>(١)</sup>.  
إذن فدخل الوهم والخطأ والنسيان -الذي يعتبر من علل الحديث- على الصحابة والتابعين والأئمة شيء معروف عند العامة والخاصة.  
وكلام الأئمة الأعلام في هذا مذكور بتفصيل دقيق يعجز أمامه الألباب.  
**السبب الثاني: سلوك الجادة، أو المخالفة في الأسانيد:** ونعني به أن يروي الراوي على غير ما روى به الثقات الأثبات.

قال السيوطي: أن يكون طريقه معروفة، يروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق، فيقع من رواه من تلك الطريق بناء على الجادة في الوهم<sup>(٢)</sup>.  
ومثال ذلك ما رواه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وهو بالحزورة: (والله إني لأعلم أنك خير أرض الله) الحديث<sup>(٣)</sup>.

(١) عبدالرحمن بن أحمد ابن رجب، شرح علل الترمذي: تحقيق ودراسة الدكتور همام عبدالرحيم سعيد، طبعة مصححة، (مكتبة الرشيد. ناشرون)، (٤٣٦/١)، وأحمد بن علي العسقلاني، لسان الميزان، (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: دائرة المعارف النظامية - الهند، ط ٢. (بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م)، (١ / ١٧).

(٢) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد الوهاب عبداللطيف. (الرياض: مكتبة الرياض الحديثة)، (١ / ٣٠٧).

(٣) قلت: وتام الحديث، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَدِيِّ بْنِ الْحَمْرَاءِ الزُّهْرِيَّ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ وَأَقْفٌ بِالْحَزْوَرَةِ فِي سُوقِ مَكَّةَ: " وَاللَّهِ إِنَّكَ لَخَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ، وَأَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَيَّ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَوْلَا أَنِّي أُخْرِجْتُ مِنْكَ مَا خَرَجْتُ ".

أخرجه: الترمذي، سنن الترمذي، (٣٩٢٥)، وأحمد بن شعيب النسائي، سنن النسائي الكبرى، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري سيد كسروي حسن، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية)، (٤٢٥٢)، وابن ماجه، سنن ابن ماجه، (٣١٠٨).

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب صحيح. وقال أيضا: وقد رواه محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم «حديث الزهري، عن أبي سلمة، عن عبد الله بن عدي بن حمراء عندي أصح».

وقد أشار الحافظ، في الإصابة في تمييز الصحابة، (٤ / ١٥٢) (في ترجمة عبد الله بن عدي) إلى هذا الإسناد، وقال: والمحفوظ الأول. أي: رواية من رواه عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عبد الله بن عدي.

حيث رواه ابن شهاب عن أبي سلمة عن عبدالله بن عدي رضي الله عنه وهو المحفوظ،  
والحديث حديثه، وهو مشهور به.

وقد سمعه ابن شهاب أيضاً من محمد بن جبير، عن عبدالله بن عدي رضي الله عنه،  
وهنا قد سلك محمد بن عمرو الجادة، فقال: عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه.

**السبب الثالث: وصل المرسل:** ذكر ابن عدي في الكامل مثالا لهذا الوهم في  
(إبراهيم بن الحكم بن أبان)، فقال: كانت هذه الأحاديث في كتبه مراسيل ليس فيها  
ابن عباس، ولا أبو هريرة، يعني أحاديث أبيه، عن عكرمة...  
وإن لإبراهيم بن الحكم أحاديث غير هذا، عن أبيه.  
وكان بلاؤه مما ذكره النقاد أنه كان يوصل المرسل، عن أبيه، وكان عامة ما  
يرويه لا يتابع عليه<sup>(١)</sup>.

الشاهد هنا: أنه بسبب وهمه كان يوصل المراسيل من غير دراسة منه.  
**السبب الرابع: رفع الموقوف:** ومثال هذا ما ذكره يعقوب بن سفيان في  
(إبراهيم بن مسلم الهجري)، فقد ضعفه أهل الحديث من جهة رفعه للموقوفات، قال  
سفيان بن عيينة: كان الهجري رفعا، وكان يرفع عامة هذه الأحاديث<sup>(٢)</sup>.

**السبب الخامس: الجمع بين عدد من الرواة في سياق واحد وحمل بعضهم  
على بعض:** ومثال هذا (ليث بن أبي سليم):

(١) عبدالله بن عدي بن عبدالله، (١٩٩٧)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد  
الموجود وعلي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، ط ١، (بيروت: الكتب  
العلمية)، (١/٣٩٣-٣٩٤).

(٢) يعقوب بن سفيان الفسوي، المعرفة والتاريخ، المحقق: خليل المنصور، (بيروت: دار الكتب  
العلمية)، (٣/٥٤).

قال الفضل بن نكين: قال شعبة الليث بن أبي سليم: كيف سألتَ عطاء وطاوساً ومجاهداً كلهم في مجلس؟، قال: سل عن هذا خُفَّ أبيك<sup>(١)</sup>.

قال ابن أبي حاتم: فقد دل سؤال شعبة لليث بن أبي سليم عن اجتماع هؤلاء الثلاثة له في مسألة، كالمنكر عليه<sup>(٢)</sup>.

وهذه الصورة نتیجتها وهم الراوي وتخليطه؛ لما تبين من سوء حفظه، كما حكم به أئمة الجرح والتعديل<sup>(٣)</sup>.

السبب السادس: قبول التلقين: وصورة هذا السبب هو أن يُلقن الشيخ بحديث أو أكثر فيحدث به بعد ذلك من غير أن يعلم أنه من مروياته، كما وقع لموسى بن دينار ونحوه<sup>(٤)</sup>.

السبب السابع: التصحيف إذا حدث من كتبه: ويقع هذا الوهم بسبب عدم ضبطه لكتابه، فيحدث فيخطئ في الأسماء أو في المتون.

قال ابن أبي حاتم: قيل لأبي عن مؤمّل بن إسماعيل وموسى بن مسعود فقال رحمه الله: وُجِدَت في كتبهما أخطاء كثيرة، وموسى بن مسعود أقلهما خطأ<sup>(٥)</sup>.

(١) تُطلق هذه العبارة على سبيل الكناية! ومعناها كأنك الراوي يقول للسائل: أنا أطلب الحديث وأنت ما زلت في ظهر أبيك! أي: اجتمع لي هؤلاء يوم أن كان أبوك في عرسه!.  
وبيان ذلك: أنهم يكونون عن الجماع بضراب الجمال للنوق فإن الجمل إذا جامع الناقة يضرب بخُفِّه الأرض بشدة، وربما ضربها -هي- إذا هاج! فالخف هنا -حقيقة- خُفُّ البعير، استعير لمعنى جماع الرجل أهله، والله أعلم. ابن عدي، (٧/ ٢٣٥).

قلت: فكأنه يريد أن يدل على أنه قديم السماع فقالها متهمًا على شعبة بسبب تشكيكه في سماعه من الثلاثة مجتمعين.

(٢) عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم. (ت: ٣٢٧هـ). الجرح والتعديل. ط١. (بيروت: دار احياء التراث العربي، ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م)، (١/ ١٥١).

(٣) محمد بن أحمد الذهبي، (١٩٨٥)، سير أعلام النبلاء، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، ط ٣. (مؤسسة الرسالة)، (٦/ ١٨١).

(٤) السيوطي، (١/ ٤٠١).

(٥) ابن أبي حاتم، (٨/ ١٦٣-١٦٤) بتصرف.

**السبب الثامن: اختصار الحديث، أو روايته بالمعنى:** ذهب جمهور المحدثين إلى جواز اختصار الحديث أو روايته بالمعنى ووضعوا له شروطاً. قال السيوطي: يجوز للعارف إذا كان الذي تركه مستقلاً عن الذي نقله غير متعلق بما حدثه، بحيث لا يختل بيان الحديث ولا تختلف دلالاته فيما نقله بتركه، وعلى هذا يجوز ذلك سواء جوزناها بالمعنى، أم لا سواء رواه قبل تماماً أم لا؛ لأن ذلك بمنزلة خبرين منفصلين<sup>(١)</sup>.

ومثال ذلك ما وقع لشعبة بن الحجاج ما أخرج النسائي في المجتبى فقال: بسنده عن شعبة، قال: حدثني إسماعيل بن إبراهيم، قال: حدثني عبدالعزيز بن صهيب، عن أنس بن مالك، قال: نهى رسول الله ﷺ، عن التزعر<sup>(٢)</sup>. الملاحظ هنا أن النهي عام للرجال والنساء. في حين أخرج الإمام مسلم في صحيحه بسنده فقال: عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَزَعَرَ الرَّجُلُ<sup>(٣)</sup>. قال أبو بكر البزار: وإنما نهى أن يتزعر الرجل فأخطأ فيه شعبة<sup>(٤)</sup>.

(١) السيوطي، (١/ ٥٣٩-٥٤٠) بتصرف.

(٢) أحمد بن شعيب النسائي. (١٩٨٦)، المجتبى من السنن، المحقق: عبدالفتاح أبو غدة، ط ٢، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية)، (٥/ ١٤١) رقمه (٢٧٠٧).

قلت: الحديث صحيح، وبهذا اللفظ أخرجه مسلم في صحيحه أيضاً، بسنده عن أنس بن مالك، «أن النبي ﷺ نهى عن التزعر»، قال قتيبة: قال حماد: «يعني للرجال». مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم = الصحيح المختصر بنقل العدل، المحقق: محمد فؤاد عبدالباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، (٧٧ - ٢١٠١).

وجاء عند بعضهم إطلاق النهي عن التزعر دون ذكر الرجال، لكن قيده الروايات الأخرى الصحيحة بالرجال.

(٣) مسلم، صحيح مسلم، (٣/ ١٦٦٣) رقمه (٢١٠١). (التزعر) هو صبغ الثوب بالزعفران.

(٤) أحمد بن عمرو البزار. (١٩٨٨)، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، ط ١. (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم)، (١٣/ ٥١).

وَقَالَ أَبُو يَحْيَى الْعَطَّارُ: سَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ ابْنَ عَلِيَّةَ يَقُولُ: رَوَى عَنِّي شُعْبَةُ حَدِيثًا وَاحِدًا فَأَوْهَمَ فِيهِ... فَقَالَ شُعْبَةُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ التَّرَعْفَرِ. وَكَانَ شُعْبَةُ قَدْ حَفِظَ عَنِ إِسْمَاعِيلَ، ثُمَّ أَنْكَرَ إِسْمَاعِيلُ لَفْظَ التَّرَعْفَرِ؛ وَسَبَبَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَفْظُ الْعُومِ، وَالْمَنْهِيُّ عَنْهُ الرَّجَالُ، وَأَحْسِبُ شُعْبَةَ قَصَدَ الْمَعْنَى، وَلَمْ يَفْطِنْ لِمَا فَطِنَ لَهُ إِسْمَاعِيلُ، وَشُعْبَةُ شُعْبَةُ -أَي فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ- (١).

**السبب التاسع: التقليد:** وصورة هذا هو أن يأتي قرين أو تلميذ لأحد الثقات

فيروي عنه على سبيل التوهم مقلدا للنقطة.

ومثال ذلك ما أخرجه النسائي في المجتبى بسنده: عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ عُرْفُطَةَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ، أَنَّهُ أَتَى بِكُرْسِيِّ فَقَعَدَ عَلَيْهِ، ثُمَّ دَعَا بِتَوْرٍ فِيهِ مَاءٌ... الحديث (٢).

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: هَذَا خَطَأٌ وَالصَّوَابُ خَالِدُ بْنُ عُلْقَمَةَ لَيْسَ مَالِكُ بْنُ عُرْفُطَةَ (٣).

وقال أبو حاتم كان شعبة يخطئ في اسم خالد بن علقمة، وكان أبو عوانة يقول: خالد بن علقمة، فقال شعبة: لم يكن بخالد بن علقمة؛ وإنما كان: مالك بن عرفطة؛ فلقنه الخطأ، وترك الصواب، وتلقن ما قال شعبة، لم يجسر أن يخالفه (٤).

(١) الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، المحقق: د. محمد عجاج الخطيب، ط ٣. (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٤)، (ص: ٣٨٩).

(٢) وتام الحديث: عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، قَالَ: شَهِدْتُ عَلِيًّا دَعَا بِكُرْسِيِّ فَقَعَدَ عَلَيْهِ ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فِي تَوْرٍ فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ مَضَمَّ، وَأَسْتَنْشَقَ بِكَفِّ وَاحِدَةٍ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَيَدَيْهِ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى وُضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهَذَا وُضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(٣) أخرجه: أبو داود، سنن أبو داود، (١١٣)، والنسائي، السنن الكبرى، (٨٣)، و النسائي، المجتبى، (٩٣). قال الشيخ شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لمسند أحمد: إسناده صحيح. أحمد بن حنبل (١٩٩٩)، مسند أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط ٢، (مؤسسة

الرسالة)، (٢/ ٣٧٠) برقم (١١٧٨)

(٤) ابن أبي حاتم، (٤/ ٤٥٤-٤٥٥).

قلت: ثبت رجوع أبي عوانة فقال: خالد بن علقمة، نبّه إلى ذلك ابن حجر<sup>(١)</sup>.  
السبب العاشر: التحديث من حفظه دون الرجوع إلى أصوله: ونعني بهذا أن  
أهل الحديث - كما هو معلوم - جعلوا أحدَ شروط الحديث الصحيح هو كون الراوي  
تام الضبط.  
وقسموا الضبط على قسمين: ضبط صدر، أي: الحفظ، وضبط سطر، أي: :  
الكتاب.

ومن خلال تصرفاتهم العملية وجدناهم يفضلون التحديث بالكتاب وليس عن  
طريق الحفظ أو معتمدين على ذاكرتهم؛ لأنّ الذاكرة خوّان.  
قال أحمدُ بنُ حنبلٍ: مَا كَانَ أَحَدًا أَقَلَّ سَقَطًا مِنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ كَانَ رَجُلًا يُحَدِّثُ  
مِنْ كِتَابٍ وَمَنْ حَدَّثَ مِنْ كِتَابٍ لَا يَكَادُ يَكُونُ لَهُ سَقَطٌ كَبِيرٌ شَيْءٌ، وَكَانَ وَكَيْعٌ يُحَدِّثُ  
مِنْ حِفْظِهِ وَلَمْ يَكُنْ يَنْظُرُ فِي كِتَابٍ وَكَانَ يَكُونُ لَهُ سَقَطٌ كَمَا يَكُونُ حِفْظَ الرَّجُلِ<sup>(٢)</sup>.  
وقال الخطيب البغدادي: الاحتياط للمحدث والأولى به أن يروي من كتابه  
ليسلم من الوهم والغلط، ويكون جديرا بالبعد من الزلل<sup>(٣)</sup>.  
والرواة من هذا النوع ذكرهم أهل النقد في كتبهم، ومن بينهم (إبراهيم بن  
سعد الزهري).

سئل أحمد بن حنبل عن حديث إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن أنس، عن  
النبي ﷺ قال: الأئمة من قريش<sup>(٤)</sup>؟ قال: ليس هذا في كتب إبراهيم، لا ينبغي أن  
يكون له أصل<sup>(٥)</sup>.

(١) أحمد بن علي العسقلاني، (١٩٨٦)، تقريب التهذيب، المحقق: محمد عوامة، ط ١، (سوريا: دار الرشيد)، (ص: ١٨٩).

(٢) أحمد بن علي البغدادي، الجامع لأحلاق الراوي وآداب السامع، المحقق: د. محمود الطحان، (الرياض: مكتبة المعارف)، (٢ / ١١).

(٣) المصدر نفسه، (٢ / ١٠).

(٤) قال الشيخ شعيب الأرنؤوط: الحديث صحيح بطرقه وشواهد، ابن حنبل، مسند أحمد (١٩ / ٣١٨) رقمه (١٢٣٠٧).

(٥) ابن عدي، (١ / ٣٩٩).

### المطلب الثالث: وسائل الكشف عن علة الوهم.

كشف علة الوهم لا يكون إلا بعلم وفهم ومعرفة وممارسة طويلة، ويتحتم على إيجاد كل علة من برهان وحجة، وقد هيا الله لهذا العلم الجليل نقادا مكنهم من كشف آية علة تحيط بالحديث سندا أو متنا، وكتبُ علل الحديث التي ألفتها أئمتنا قديما وحديثا تحمل بين طياتها صورة كاملة وشاملة، وفيما يلي أذكر مختصرا قليلا حول الوسائل التي تكشف علة الوهم وغيرها من العلل.

١ - الإحاطة والمعرفة بالمدارس الحديثية، من نشأتها، ورجالها، ومذاهبها العقائدية والفقهية ومدى أثرها وتأثيرها في غيرها من المدارس، وما تميزت به عن غيرها.

٢ - معرفة من يدور أو دار عليهم الإسناد، ومن هم أوثق الناس فيهم، وتمييز وغرلة أصح الأسانيد من أضعفها ومن اهتم بهذا، وقعد قواعده.

٣ - المعرفة التامة بالأبواب: فالناقد الجهبذ الحافظُ العارفُ الفهمُ بالعلل لم يصل إلى ما وصل إليه إلا بعد جمعه للأحاديث في أبوابها.

قلت: وهذه الوسيلة هي الكفيلة والكاشفة والمرصدة لوهم وخطأ الراوي، حيث يقوم الناقد الحاذق المحنك الجهبذ بجمع الأسانيد والمتون للوصول إلى صحة الحديث، ويخرج من خلال هذا الجمع بنتيجة علة حديث آخر.

٤ - وأيضا لابد من معرفة المتشابهات فيما يتعلق بمبحث الأسماء والكنى والألقاب.

٥ - معرفة مواطن الرواة.

٦ - معرفة الوفيات والولادات. وعن طريق هذه المعرفة يتأكد الناقد من السماع والمعاصرة أو ينفيهما.

٧ - معرفة من أرسل ومن دلس ومن اختلط.

٨ - معرفة أهل البدع والأهواء<sup>(١)</sup>.

(١) ابن رجب، (١/١٢٧-١٣٦)، بتصرف.

## المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من أوهام المزي في كتابه المسمى بـ "تحفة الأطراف بمعرفة الأطراف".

وفيه سبعة أمثلة:

### المثال الأول:

أخرج الإمام مسلم في صحيح بسنده قال: حَدَّثَنَا قُنَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَأَبْغِضُ الْأَنْصَارَ رَجُلٌ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ (١).

قلت: هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه بالسند المذكور. لكن الإمام المزي وهم، حيث نسبه في "تحفة الأشراف" (٢) إلى صحيح مسلم من طريق إسماعيل بن جعفر، عن سهيل، به. وما عزاه المزي لا يوجد سند في صحيح مسلم بهذه الطريقة.

### المثال الثاني:

أخرج ابن ماجه في سننه بسنده فقال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ شَابُورٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: إِنِّي لَتَحْتَ نَاقَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسِيلُ عَلَيَّ لُغَامُهَا (٣)، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، أَلَا لَأَوْصِيَةَ لَوَارِثٍ (٤).

(١) مسلم، صحيح مسلم، (١ / ٨٦) رقمه (١٣٠ - ٧٦)، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي ﷺ من الإيمان وعلاماته، وبغضهم من علامات النفاق.

(٢) المزي، تحفة الأشراف، (٩ / ٣٩٤).

(٣) لُغَامُهَا: لُغَامُ الدَّابَّةِ لُغَامُهَا وَزَبْدُهَا الَّذِي يَخْرُجُ مِنْ فِيهَا مَعَهُ وَقِيلَ هُوَ الزَّبْدُ وَحْدَهُ. مُحَمَّدُ بْنُ مَكْرَمِ بْنِ مَنْظُورٍ، لِسَانِ الْعَرَبِ، ط ٣. (بيروت: دار صادر، ١٤١٤ هـ)، (٥ / ٤٠٤٩).

(٤) محمد بن يزيد ابن ماجه، (٢٠٠٩)، سنن ابن ماجه، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد ومحمد كامل قره بللي وعب داللطيف حرز الله، ط ١، (دار الرسالة العالمية)، (٤ / ١٨) برقم (٢٧١٤)، أبواب الوصايا، باب لا وصية لوارث. قال الشيخ شعيب الأرنؤوط: صحيح لغيره.

قلت: سند هذا الحديث ضعيف، لجهالة سعيد بن أبي سعيد - وهو رجل شامي كان ببيروت-<sup>(١)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر في التقريب: وَهَمَّ ابْنُ عَسَاكِرَ<sup>(٢)</sup> الخطيبَ البغدادي لكونه فرّق بين هذا والمقبّري<sup>(٣)</sup> - أي سعيد بن أبي سعيد المقبّري - والصواب مع الخطيب<sup>(٤)</sup>.

وقد تبع المزيّ في وهمه ابنَ عساكر في "الأطراف"<sup>(٥)</sup>، وكذلك الضياء المقدسي في "مختارته"<sup>(٦)</sup>، وعليه صحّ الحديث، وابنُ الترمذاني في "الجوهر النقي"<sup>(٧)</sup> وجودُ إسنادِهِ. فهؤلاء الأئمة -منهم المزي- لم يُصيبيوا فيما ذهبوا إليه. وجزم ابنُ عبد الهادي في "التفتيح"، فيما ذهب إليه الخطيب<sup>(٨)</sup>.

وجاء اسم البيروتي مصرحاً به في بعض روايات الحديث، منها:

- (١) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: ٢٣٦) رقم الترجمة (٢٣٢٢).
- (٢) علي بن الحسن ابن عساكر، تاريخ دمشق، (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م)، (٢١ / ٢٧٩).
- (٣) يشير إلى كتابه أحمد بن علي الخطيب، المتفق والمفترق، (المتوفى: ٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي، ط١. (دمشق: دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م)، (٢ / ١٠٤٥).
- (٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: ٢٣٦).
- (٥) يوسف بن عبدالرحمن المزي، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، (ت: ٧٤٢هـ) المحقق: عبد الصمد شرف الدين، ط٢. (المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م)، (١ / ٢٢٥) برقم (٨٦٣). قلت: وأيضاً في تهذيب الكمال في أسماء الرجال. يوسف بن عبد الرحمن المزي، (١٩٩)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المحقق: د. بشار عواد معروف، ط ١، (بيروت: مؤسسة الرسالة)، (١٠ / ٤٧١).
- (٦) الضياء المقدسي، الأحاديث المختارة، (ت: ٦٤٣ هـ)، المحقق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ط٣. (مكة المكرمة: مكتبة النهضة الحديثة، ٢٠٠٠ م)، (٦ / ١٤٩) برقم (٢١٤٤).
- (٧) علي بن عثمان ابن الترمذاني، الجوهر النقي على سنن البيهقي، (ت: ٧٥٠هـ)، (دار الفكر)، (٦ / ٢٦٤ - ٢٦٥).
- (٨) ابن عبد الهادي، تفتيح التحقيق، (٤ / ٢٥٢).

ما أخرجه الطبراني<sup>(١)</sup>، والدارقطني<sup>(٢)</sup>، ومن طريقه البيهقي في الكبرى<sup>(٣)</sup>.

### المثال الثالث:

أخرج الترمذي في سننه بسنده فقال: حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ مَرْوَانَ الْبَصْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَوَاءٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: تَهَادَوْا فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ تُذْهِبُ وَحَرَ الصَّدْرِ، وَلَا تَحْفِرَنَّ جَارَةَ لِبَارَتِهَا وَلَوْ شِقَّ فَرَسِينَ شَاةٍ<sup>(٤)</sup>. قال الترمذي: حديث غريب<sup>(٥)</sup>.

قلت: سعيد عن أبي هريرة هو المقبري، حيث نسبه كل من:

- الطيالسي في مسنده<sup>(٦)</sup>.
- والقضاعي في مسنده<sup>(٧)</sup>.

(١) الطبراني، مسند الشاميين، رقم الحديث (٦٢١).

(٢) علي بن عمر الدارقطني، سنن الدارقطني، (ت: ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، - وآخرون، ط١. (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م)، (٥/ ١٢٣) برقم (٤٠٦٧).

(٣) أحمد بن الحسين البيهقي، (١٣٤٤)، السنن الكبرى، ط١، (حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف النظامية)، (٩/ ١٣).

(٤) محمد بن عيسى الترمذي، الجامع الكبير (سنن الترمذي)، حققه شعيب الارنؤوط وعبد اللطيف وعبد اللطيف حرز الله: ط١، (دار الرسالة العالمية)، (٤/ ٤٤١) برقم (٢١٣٠)، أبواب الولاء والهبة عن رسول الله ﷺ، باب في حث النبي ﷺ على التهادي.

(وَحَرَ): الْوَحْرُ: الْغَيْظُ وَالْحَقْدُ وَبَلَابِلُ الصَّدْرِ وَوَسَاوِسُهُ، وَالْوَحْرُ فِي الصَّدْرِ مِثْلُ الْغَيْلِ. وَ(الفرسين): عَظْمٌ قَلِيلٌ اللَّحْمِ، وَهُوَ خُفُّ الْبَعِيرِ كَالْحَافِرِ لِلدَّابَّةِ. ابن منظور، (٥/ ٢٨١)، و (٣٢٣/ ١٣).  
(٥) قال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لمسند أحمد "حديث حسن". ابن حنبل، مسند احمد، (١٥/ ١٤١) برقم (٩٢٥٠).

(٦) سليمان بن داود الطيالسي، مسند أبي داود الطيالسي، (ت: ٢٠٤هـ)، المحقق: الدكتور محمد محمد بن عبد المحسن التركي، ط١. (مصر: دار هجر، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م)، (ص: ٣٠٧) برقم (٢٣٣٣).

(٧) محمد بن سلامة القضاعي، مسند الشهاب، (المتوفى: ٤٥٤هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط٢. (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧ - ١٩٨٦)، (١/ ٣٨٠) برقم (٦٥٦).

- وابن حجر في النكت الظراف<sup>(١)</sup>.
- وأورد أيضا ابن حجر هذا الحديث في ترجمة المقبري من "أطراف المسند"<sup>(٢)</sup>.

أما الحافظ المزي فقد وَهَمَ في تسميته فسماه "سعيد بن المسيب"، في "تحفة الأشراف"<sup>(٣)</sup>.

والأول أرجح؛ لأن الحافظ ابن حجر أورد حديثه هذا ضمن أحاديث سعيد المقبري في النكت الظراف كما ذكرناه سلفا.

### المثال الرابع:

أخرج النسائي في سننه بسنده فقال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُصْعَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَزَلَ فِي غَزْوَةِ غَزَاهَا فَأَصَابَ أَصْحَابَهُ جُوعٌ، وَفَنَيْتُ أَزْوَاجَهُمْ، فَجَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَشْكُونَ إِلَيْهِ مَا أَصَابَهُمْ وَيَسْتَأْذِنُونَهُ فِي أَنْ يَنْحَرُوا بَعْضَ رَوَاحِلِهِمْ، فَأَذِنَ لَهُمْ فَخَرَجُوا فَمَرَوْا بِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ: مِنْ أَيْنَ جِئْتُمْ؟ فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُمْ اسْتَأْذَنُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي أَنْ يَنْحَرُوا بَعْضَ إِبِلِهِمْ. قَالَ: فَأَذِنَ لَكُمْ قَالُوا: «نَعَمْ» قَالَ: فَإِنِّي أَسْأَلُكُمْ، وَأُقْسِمُ عَلَيْكُمْ إِيَّا رَجَعْتُمْ مَعِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَارْجِعُوا مَعَهُ، فَذَهَبَ عُمَرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ «تَأْتِدُنْ لَهُمْ أَنْ يَنْحَرُوا رَوَاحِلَهُمْ؟ فَمَاذَا يَرْكَبُونَ؟» قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَمَاذَا تَصْنَعُ لَيْسَ مَعِيَ مَا أُعْطِيهِمْ؟» قَالَ: بَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَأْمُرُ مَنْ مَعَهُ فَضَلَّ مِنْ زَادٍ أَنْ يَأْتِيَ إِلَيْكَ، فَتَجْمَعُهُ عَلَى شَيْءٍ، وَتَدْعُو فِيهِ، ثُمَّ تَقْسِمُهُ بَيْنَهُمْ، فَفَعَلْ، فَدَعَاهُمْ بِفَضْلِ أَزْوَاجِهِمْ، فَمِنْهُمْ الْآتِي بِالْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ، فَجَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي شَيْءٍ، ثُمَّ دَعَا فِيهِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدْعُو، ثُمَّ قَسَمَهُ بَيْنَهُمْ، فَمَا بَقِيَ مِنَ الْقَوْمِ أَحَدٌ إِلَّا مَلَأَ مَا مَعَهُ مِنْ وَعَاءٍ،

(١) ابن حجر، النكت الظراف، (٩/٥٠٠).

(٢) أحمد بن علي ابن حجر، إطفاف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، (دمشق - بيروت: دار ابن كثير - دار الكلم الطيب)، (٧/٢٤٢) برقم (٩٣٩١).

(٣) المزي، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، (١٠/٣) برقم (١٣٠٩٠)، و(١٠/٧٤) برقم (١٣٣٧٤).

وَفَضَلَ فَضْلًا فَقَالَ عِنْدَ ذَلِكَ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ مِنْ جَاءَ بِهَا اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غَيْرَ شَاكٍ أُدْخِلُهُ الْجَنَّةَ»<sup>(١)</sup>.

**قلت:** هذا السند من أفراد الإمام النسائي في سننه الكبرى، حيث جاء فيها<sup>(٢)</sup> "عبد العزيز" غير منسوب، فجعله المزي في "تحفة الأشراف"<sup>(٣)</sup>، عبدالعزیز بن محمد الدراوردي. وهو وهم خطأ منه فيما ظهر لنا ترجيحه، والله أعلم؛ لأن أبا عوانة أخرجه في مسنده منسوباً<sup>(٤)</sup> أنه "ابن أبي حازم"، لذا فالأولى حملُه عليه.

### المثال الخامس:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ لَهَا: «يَا عَائِشَةُ هَذَا جَبْرِيْلٌ يَقْرَأُ عَلَيْكَ السَّلَامَ»، فَقَالَتْ: وَعَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، تَرَى مَا لَا أَرَى، تَرِيدُ النَّبِيَّ ﷺ.

**قلت:** هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم<sup>(٥)</sup> في صحيحيهما.

أما البخاري فقد أخرجه في كتب متفرقة في صحيحه وهي:

• كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة<sup>(٦)</sup>.

(١) النسائي، السنن الكبرى، (٨/ ١٠٣) برقم (٨٧٤٥)، كتاب السير، جمع زاد الناس إذا فني زادهم، وقسم ذلك كله بين جميعهم.

قلت: الحديث صحيح، فقد أخرجه مسلم، في صحيحه، بنحوه برقم (٤٤-٢٧)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وبرقم (٤٥-٢٧) عن أبي معاوية الضرير عن الأعمش، على أبي صالح على الشك أيضاً: عن أبي هريرة أو أبي سعيد.

(٢) النسائي، السنن الكبرى، (٨/ ١٠٣) برقم (٨٧٤٥).

(٣) المزي، تحفة الأشراف، (٩/ ٣٥٥) برقم (١٢٣٩٠).

(٤) يعقوب بن إسحاق أبو عوانة، مسند أبي عوانة، (المتوفى: ٣١٦ هـ)، المحقق: أيمن بن عارف الدمشقي، ط١. (بيروت: دار المعرفة، ١٩٩٨م)، (١/ ٢٠) برقم (١٥).

(٥) مسلم، صحيح مسلم، برقم (٩٠ - ٢٤٤٧)، كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب في فضل عائشة رضي الله تعالى عنها.

(٦) وسنده: حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا هشام، أخبرنا معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، برقم (٣٢١٧).

- كتاب المناقب، باب فضل عائشة رضي الله عنها (١).
  - كتاب الأدب، باب من دعا صاحبه فنقص من اسمه حرفاً (٢).
  - كتاب الاستئذان باب تسليم الرجال على النساء، والنساء على الرجال (٣).
  - كتاب الاستئذان، باب إذا قال: فلان يقرئك السلام (٤).
- فكما هو واضح من خلال هذا التخريج الكامل لهذه الأبواب وجدنا أن المزي وقع في وهم وهو أنه عزا طريق أبي اليمان عن شعيب إلى "كتاب الرقاق" في صحيح البخاري كما أشار في كتابه تحفة الأشراف (٥).
- وما ذكره المزي من طريق أبي اليمان عن شعيب موجود نعم، لكن ليس فيما ذكره إنما في كتاب "كتاب الأدب"، باب من دعا صاحبه فنقص من اسمه حرفاً. وقد ذكرناه قبل قليل في الفقرة الثالثة.
- وقد تعقب ابن حجر المزي في "النكت الظرف" (٦) من أجل رواية البخاري، فقال: لم أره في كتاب الرقاق عن أبي اليمان بعد أن تدبرت عليه غير مرة.

(١) وسنده: حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن يونس، عن ابن شهاب، قال أبو سلمة: إن عائشة رضي الله عنها، برقم (٣٧٦٨).

(٢) وسنده: حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري، قال: حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن، أن عائشة رضي الله عنها، برقم (٦٢٠١).

(٣) وسنده: حدثنا ابن مقاتل، أخبرنا عبد الله، أخبرنا معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة رضي الله عنها، برقم (٦٢٤٩).

(٤) وسنده: حدثنا أبو نعيم، حدثنا زكرياء، قال: سمعت عامراً، يقول: حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن، أن عائشة رضي الله عنها، برقم (٦٢٥٣).

(٥) المزي، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، (١٢ / ٣٦٤) برقم (١٧٧٦٦).

(٦) ابن حجر، النكت الظرف، (١٢ / ٣٦٤).

## المثال السادس:

أخرج الإمام البخاري في صحيحه بسنده فقال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ذَرٍّ حَاضَتْ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَحَابِسْتُنَا هِيَ» قَالُوا: إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ قَالَ: «فَلَا إِذَا»<sup>(١)</sup>.

قلت: بعد تتبع وبحث دقيق في صحيح البخاري تبين أن المزي وهم في تحفة الأشراف<sup>(٢)</sup> حيث ذكر أن للبخاري سندا آخر لحديث الباب ذكره معلقا عن "أفلح به"، وتبعه الحافظ العراقي في وهمه في كتابه "طرح التنزيب في شرح التقريب"، إذ قال: "وذكره البخاري تعليقا مجزوما به فقال وقال أفلح فذكره"<sup>(٣)</sup>.

ورغم ذكر الحافظ العراقي لمعلق البخاري إلا أنه لم يذكر لنا مصدره، إنما أورده كورود المزي له.

قلت: لم أجد في صحيح البخاري، بل ليس في البخاري تعليقا عن أفلح في هذا الباب.

وقد سبقني الحافظ ابن حجر في هذا كما بينه في "تغليق التعليق" حيث قال: هكذا ذكر المزي في الأطراف أن البخاري علق هذا في الحج، ولم أره فيه<sup>(٤)</sup>.

(١) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الحج، باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت، برقم (١٧٥٧)، وأخرجه في كتاب المغازي، باب حجة الوداع برقم (٤٤٠١)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَائِشَةَ، الْحَدِيث.

ومسلم في كتاب الحج، باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض برقم (٣٨٤ - ١٢١١).

(٢) المزي، تحفة الأشراف، (٢٥٤/١٢) برقم (١٧٤٣٧).

(٣) العراقي، طرح التنزيب في شرح التقريب، (١٢٤/٥).

(٤) ابن حجر، تغليق التعليق، (١١٣/٣).

## المثال السابع:

أخرج النسائي في سننه الكبرى بسنده فقال: أَخْبَرَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ، عَنْ حَفْصِ وَهُوَ ابْنُ غِيَاثٍ، عَنْ حُمَيْدٍ وَهُوَ الطَّوِيلُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «يُصَلِّي مُتْرَبِعًا»<sup>(١)</sup>.  
فسر الإمام المزي في تحفة الأشراف<sup>(٢)</sup> "حُمَيْدًا" هذا بـ "حميد بن طرخان"، واستبعد أن يكون حميدًا الطويل.

قلت: وهم المزي في تعيينه لحميد بأنه ابن طرخان لأمر منها:

- ١- السند الذي ساقه النسائي في سننه مبين ومفسر بأنه "حميد الطويل"
- ٢- قال الحافظ في "تهذيب"<sup>(٣)</sup>: فرق ابن حبان بين حميد بن طرخان وبين حميد الطويل في "التقات"<sup>(٤)</sup>، وقد تقدم أن والد حميد الطويل يقال له: طرخان، وأن الطويل

(١) النسائي، السنن الكبرى، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، كيف صلاة القاعد برقم (١٣٦٧). قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: لَأَنْعَلُمُ أَحَدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرَ أَبِي دَاوُدَ الْحَفَرِيِّ، عَنْ حَفْصِ. وقال في المجتبى: «لَأَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرَ أَبِي دَاوُدَ وَهُوَ ثِقَّةٌ، وَلَأُحْسِبُ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا خَطَأً وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ». النسائي، السنن الصغرى، (٣/ ٢٢٤) برقم (١٦٦١).

وقال الحافظ ابن حجر معلقاً ومعقبا على كلام النسائي "ولا أحسبه إلا خطأ": وقد رواه ابن خزيمة والبيهقي: من طريق محمد بن سعيد بن الأصبهاني بمتابعة أبي داود فظهر أنه لا خطأ فيه وروى البيهقي من طريق ابن عيينة. ابن حجر، التلخيص الحبير، (١/ ٥٥٣).

وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لصحيح ابن حبان: إسناده صحيح على شرط الصحيح. محمد بن حبان بن أحمد، (١٩٩٣)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط ٢، (بيروت: مؤسسة الرسالة)، (٦/ ٢٥٧) برقم (٢٥١٢).

(٢) المزي، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، (١١/ ٤٤٣) برقم (١٦٢٠٦). وأيضا في "تهذيب الكمال" (٣٧٤/٧).

(٣) أحمد بن علي العسقلاني، (١٣٢٦)، تهذيب التهذيب، ط ١، (الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية)، (٣/ ٤٣).

(٤) محمد بن حبان بن أحمد، (١٩٧٣)، التقات، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، ط ١، (الهند: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن)، (٦/ ١٩٠).

يروى عن عبدالله بن شقيق، فالظاهر أنه هذا، إذ ليس في الرواية ما يدل على أنه غيره، لا سيما وفي "السنن الكبرى" وهي رواية ابن الأحمر عن النسائي عن هارون عن أبي داود، عن حفص عن حميد وهو الطويل.  
ثم وجدتُ - الكلام لابن حجر - الحديث في "سنن البيهقي"<sup>(١)</sup> من طريق يوسف بن موسى عن أبي داود الحفري، عن حفص عن حميد الطويل، فتبين أنه هو.

٣- وكذلك الحاكم أخرج بسنده هذا الحديث من طريق "حميد الطويل"<sup>(٢)</sup>.

قلت: والراجح الذي يؤيد ويفسر كلامنا أن "حميدا" هنا في السند هو "الطويل"، فاتفق من ذكرناهم وهم: النسائي ورواية ابن الأحمر وابن حبان والبيهقي والحاكم وابن حجر على أنه "حميد الطويل" يضعف قول المزي ويوهيه.

(١) البيهقي، السنن الكبرى، وفي ذيله الجوهر النقي، للبيهقي (٢/ ٣٠٥) برقم (٣٨٠٩).

(٢) محمد بن عبدالله الحاكم . (١٩٩٠)، المستدرک علی الصحیحین، تحقیق: مصطفى عبدالقادر

عطا، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية)، (١/ ٤١٠) برقم (١٠٢١).

## الخاتمة.

١. وقوع الوهم والخطأ لا يسلم منه أحد مهما علت مكانته العلمية.
٢. يعتبر الحافظ المزي أحد أعلام المسلمين ولا سيما في السنة النبوية.
٣. عمد المزي في جمع أطراف الكتب الستة في كتاب واحد فسماه "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" وقد صرح به في مقدمة كتابه.
٤. توصل الباحث من خلال الدراسة التطبيقية إلى هذه النتائج العلمية وهي:
  - كشف أوهام الإمام المزي في كتابه تحفة الأشراف إلى صور متنوعة لسبعة أحاديث:
  - المثال الأول: وهم المزي في عزوه لحديث إلى صحيح مسلم، وهو غير موجود فيه.
  - المثال الثاني: وهمه لعدم التمييز أو التفريق بين راوٍ ضعيف وآخر ثقة.
  - المثال الثالث والرابع والسابع: وهمه في اشتباه تسمية راوٍ باسم راوٍ آخر.
  - المثال الخامس: وهمه في عزوه لحديث في البخاري إلى "كتاب الرقاق"، بينما البخاري أخرجه في "كتاب الأدب".
  - المثال السادس: وهمه في ذكره لرواية معلقة في البخاري، والبخاري لم يذكره في صحيحه.

## توصية:

أوصي طلبة الدراسات العليا، لا سيما مرحلة الماجستير بجمع أوهام الإمام المزي في كتابه "تحفة الأشراف" حيث يقوم الطالب بتعقبها ودراستها دراسة حديثة نقدية للوصول إلى نتائج مرضية.

## المصادر والمراجع

❖ بعد القرآن الكريم.

١. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. (ت: ٣٢٧هـ). الجرح والتعديل. ط ١. بيروت: دار احياء التراث العربي، ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م.
٢. ابن التركماني، علي بن عثمان، الجوهر النقي على سنن البيهقي، (المتوفى: ٧٥٠هـ)، دار الفكر.
٣. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، (١٩٧٣)، الثقات، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، ط ١، الهند: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن.
٤. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، (١٩٩٣)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط ٢، بيروت: مؤسسة الرسالة.
٥. ابن حجر، أحمد بن علي، إطفار المسند المعتلّي بأطراف المسند الحنبلي، دمشق- بيروت: دار ابن كثير - دار الكلم الطيب.
٦. ابن حنبل، أحمد بن حنبل (١٩٩٩)، مسند أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط ٢، مؤسسة الرسالة.
٧. ابن رجب، عبدالرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي: تحقيق ودراسة الدكتور همام عبدالرحيم سعيد، طبعة مصححة، مكتبة الرشيد. ناشرون.
٨. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، (٢٠٠٠)، الاستذكار، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية.
٩. ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد، تحقيق أحاديث التعليق، ٧٤٤هـ، تحقيق أيمن صالح شعبان، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.
١٠. ابن عدي، عبدالله بن عدي بن عبدالله، (١٩٩٧)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، ط ١، بيروت: الكتب العلمية.

١١. ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ دمشق، (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
١٢. ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرّازي، (ت: ٣٩٥ هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام محمد هارون. طبعة اتحاد الكتّاب العرب، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م،
١٣. ابن ماجه، محمد بن يزيد، (٢٠٠٩)، سنن ابن ماجه، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد ومحمد كامل قره بللي وعبداللطيف حرز الله، ط ١، دار الرسالة العالمية.
١٤. ابن مفلح، عبد الله محمد بن مفلح، الآداب الشرعية، المحقق: شعيب الأرنؤوط - وعمر القيام، ط ٣. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
١٥. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، ط ٣. بيروت: دار صادر، ١٤١٤ هـ.
١٦. أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق، مسند أبي عوانة، (المتوفى: ٣١٦ هـ)، المحقق: أيمن بن عارف الدمشقي، ط ١. بيروت: دار المعرفة، ١٩٩٨م.
١٧. البخاري، محمد بن إسماعيل (١٩٨٧)، الجامع الصحيح المختصر، تحقيق الدكتور مصطفى البغا. ط ٣، بيروت: دار ابن كثير.
١٨. البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق (١٩٨٨)، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، ط ١. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.
١٩. البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، المحقق: د. محمود الطحان، الرياض: مكتبة المعارف.
٢٠. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، (١٣٤٤)، السنن الكبرى، ط ١، حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف النظامية .
٢١. الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الكبير (سنن الترمذي): حققه شعيب الارنؤوط وعبداللطيف حرز الله: ط ١، دار الرسالة العالمية.

٢٢. الحاكم، محمد بن عبدالله النيسابوري (١٩٩٠)، المستدرک علی الصحیحین، تحقیق: مصطفی عبدالقادر عطا، ط ١، بیروت: دار الکتب العلمیة.
٢٣. الخطیب، أحمد بن علی بن ثابت البغدادي، الكفاية في علم الرواية، المحقق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المدينة المنورة: المكتبة العلمية.
٢٤. الخطیب، أحمد بن علی، المتفق والمفترق، (المتوفى: ٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي، ط ١. دمشق: دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
٢٥. الدارقطني، علي بن عمر، سنن الدارقطني، (المتوفى: ٣٨٥هـ)، حققه وضبطه نصه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، ط ١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
٢٦. الذهبي، محمد بن أحمد، (١٩٨٥)، سير أعلام النبلاء، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، ط ٣. مؤسسة الرسالة.
٢٧. الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، المحقق: د. محمد عجاج الخطيب، ط ٣. بيروت: دار الفكر، ١٤٠٤.
٢٨. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد الوهاب عبداللطيف. الرياض: مكتبة الرياض الحديثة.
٢٩. الشافعي، محمد بن إدريسي، الرسالة، المحقق: أحمد شاكر، ط ١. مصر: مكتبة الحلبي، ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م.
٣٠. الطيالسي، سليمان بن داود، مسند أبي داود الطيالسي، (المتوفى: ٢٠٤هـ)، المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، ط ١. مصر: دار هجر، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
٣١. العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد، (١٣٢٦)، تهذيب التهذيب، ط ١، الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية.
٣٢. العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد، (١٩٨٦)، تقريب التهذيب، المحقق: محمد عوامة، ط ١، سوريا: دار الرشيد.
٣٣. العسقلاني، أحمد بن علي. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للحافظ المزي، مع النكت الظراف على الأطراف للحافظ ابن حجر العسقلاني، إشراف: زهير الشاويش، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، الكتب الإسلامي، الدار القيمة.

٣٤. العسقلاني، أحمد بن علي، لسان الميزان، (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: دائرة المعارف النظامية - الهند، ط٢. بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م.
٣٥. العسقلاني، أحمد بن علي، نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المحقق: عصام الصبابي - عماد السيد، ط٥. القاهرة: دار الحديث، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٣٦. العسقلاني، أحمد بن علي، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المحقق: حققه على نسخه مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر، ط٣. دمشق: مطبعة الصباح، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٣٧. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
٣٨. الفسوي، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، المحقق: خليل المنصور، بيروت: دار الكتب العلمية.
٣٩. القضاعي، محمد بن سلامة، مسند الشهاب، (المتوفى: ٤٥٤هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧ - ١٩٨٦.
٤٠. المزني، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، (١٩٩)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المحقق: د. بشار عواد معروف، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة.
٤١. المزني، يوسف بن عبدالرحمن، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، (المتوفى: ٧٤٢هـ) المحقق: عبد الصمد شرف الدين، ط٢. المكتب الإسلامي، والدار القيمة، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
٤٢. مسلم، مسلم بن الحجاج، الصحيح المختصر بنقل العدل، المحقق: محمد فؤاد عبدالباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٤٣. المقدسي، المؤلف: الضياء المقدسي، الأحاديث المختارة، المتوفى: ٦٤٣هـ، المحقق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ط٣. مكة المكرمة: مكتبة النهضة الحديثة، ٢٠٠٠م.
٤٤. النسائي، أحمد بن شعيب (١٩٨٦)، المجتبى من السنن، المحقق: عبدالفتاح أبو غدة، ط٢، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.
٤٥. النسائي، أحمد بن شعيب، (١٩٩١)، سنن النسائي الكبرى، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري سيد كسروي حسن، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

## References

### ❖ After The holy Quran.

- *Abu Awanah, Yaqoub bin Ishaq, Musnad Abu Awanah, (d: 316 AH), ed: Ayman bin Arif Al-Dimashqi, 1st ed. Beirut: Dar Al-Ma'rifa, 1998.*
- *Al-Asqalani, Ahmad bin Ali bin Muhammad, (1326), Tahdheeb al-Tahdheeb, 1st ed, India: Nizamiyah Encyclopedia Press.*
- *Al-Asqalani, Ahmed bin Ali bin Muhammad, (1986), Taqrib al-Tahtheeb, ed: Muhammad Awama, 1st ed, Syria: Dar al-Rashid.*
- *Al-Asqalani, Ahmed bin Ali, Lisan Al-Mizan, (d: 852 AH), ed: Nizamiyya Marif Department - India, 2nd ed. Beirut: Al-Alami Publications Foundation, 1390 AH / 1971 AD.*
- *Al-Asqalani, Ahmed bin Ali, Nukhbat Alfikr fi Mustalah Ahl Alathar, ed: Issam Al-Sababti - Imad Al-Sayyid, 5th ed. Cairo: Dar Al-Hadith, 1418 AH - 1997 AD.*
- *Al-Asqalani, Ahmed bin Ali, Nuzhat Al-Nazr fi Tawhida Nukhbaat Al-Fikr fi the term "Ahl al-Athar", ed: Verified in a copy read by the author and commented on by: Nour al-Din Attar, 3rd ed. Damascus: Al-Sabah Press, 1421 AH - 2000 AD.*
- *Al-Asqalani, Ahmed bin Ali. Tuhfat Alashraf Bimaerifat Alatraf Lilhafiz Almazi, mae Alnakt Alzaraaf Ealaa Alatraf Lilhafiz abn Hajar Aleasqalani, ed: Zuhair Al-Shawish, ed: Abdul Samad Sharaf Al-Din, Al-Kutub Al-Islami, Al-Dar Al-Qimah.*
- *Al-Baghdadi, Ahmed bin Ali bin Thabit, Aljamie Liakhlaq Alraawi Wadab Alsaamie, ed: Dr. Mahmoud Al-Tahan, Riyadh: Al-Marif Library.*
- *Al-Bayhaqi, Ahmad bin Al-Hussein bin Ali, (1344), Al-Sunan Al-Kubra, 1st ed, Hyderabad: Council of the Regular Encyclopedias.*
- *Al-Bazzar, Ahmed bin Amr bin Abdul Khaliq (1988), Musnad Albazaar Almanshur Biaism Albahr Alzakhar, ed: Mahfouz Al-Rahman Zain Allah, 1st ed. Medina: Library of Science and Wisdom.*
- *Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail (1987), Al-Jami Al-Sahih Al-Mukhtasar, ed Dr. Mustafa Al-Bagha. 3rd ed, Beirut: Dar Ibn Kathir.*
- *Al-Daraqutni, Ali bin Omar, Sunan Al-Daraqutni, (d: 385 AH), verified and its text corrected and commented on by: Shuaib Al-Arnaout, Hassan Abdel Moneim Shalabi, Abdel Latif Harzallah, Ahmed Barhoum, 1st ed. Beirut: Al-Resala Foundation, 1424 AH - 2004 AD.*
- *Al-Dhahabi, Muhammad bin Ahmed, (1985), Sayr Aelam Alnubala, ed: A group of investigators under the supervision of Sheikh Shuaib Al-Arnaout, 3rd edition, Al-Resala Foundation.*
- *Al-Farahidi, Al-Khalil bin Ahmed, Al-Ain, ed: Dr. Mahdi Al-Makhzoumi, Dr. Ibrahim Al-Samarrai, Al-Hilal House and Library.*
- *Al-Fasawi, Yaqoub bin Sufyan, Almaerifat Waltaarikh, ed: Khalil Al-Mansour, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.*
- *Al-Hakim, Muhammad bin Abdullah Al-Naysaburi (1990), Almustadrak Ealaa Alsahihayn, ed: Mustafa Abdul Qadir Atta, 1st ed, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.*

- *Al-Khatib, Ahmed bin Ali bin Thabit Al-Baghdadi, Al-Kifaya fi Ilm Al-Rawaa, ed: Abu Abdullah Al-Surkhi, Ibrahim Hamdi Al-Madani, Medina: The Scientific Library.*
- *Al-Khatib, Ahmed bin Ali, Al-Muttafaq wal-Muftaraq, (d: 463 AH), study and investigation: Dr. Muhammad Sadiq Aydin Al-Hamidi, 1st ed. Damascus: Dar Al-Qadiri for Printing, Publishing and Distribution, 1417 AH - 1997 AD.*
- *Al-Maqdisi, author: Al-Dhia Al-Maqdisi, Alahadith Almukhtara, d: 643 AH, ed: Abdul Malik bin Abdullah bin Dahish, 3rd ed. Mecca: Al Nahda Modern Library, 2000 AD.*
- *Al-Mazzi, Yusuf bin Abdul Rahman bin Yusuf, (199), Tahdheeb al-Kamal fi Asma al-Rijal, ed: Dr. Bashir Awad Marouf, 1st ed, Beirut: Al-Resala Foundation.*
- *Al-Mazzi, Yusuf bin Abdul Rahman, Tuhfat Alashraf Bimaerifat Alatraf, (d: 742 AH), ed: Abdul Samad Sharaf Al-Din, 2nd ed. The Islamic Office, and the valuable house, 1403 AH, 1983 AD.*
- *Al-Nasai, Ahmad bin Shuaib (1986), Al-Mujtaba min Al-Sunan, ed: Abdel Fattah Abu Ghada, 2nd ed, Aleppo: Islamic Publications Office.*
- *Al-Nasai, Ahmad bin Shuaib, (1991), Sunan Al-Nasai Al-Kubra, ed: Dr. Abdul Ghaffar Suleiman Al-Bandari Sayyid Kasravi Hassan, 1st ed, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.*
- *Al-Qada'i, Muhammad bin Salama, Musnad Al-Shihab, (d: 454 AH), ed: Hamdi bin Abdul Majeed Al-Salafi, 2nd ed. Beirut: Al-Resala Foundation, 1407 - 1986.*
- *Al-Ramahramzi, Al-Hasan bin Abdul-Rahman, Almahdath Alfasil Bayn Alraawy Walwaei, ed: Dr. Muhammad Ajaj Al-Khatib, 3rd ed. Beirut: Dar Al-Fikr, 1404.*
- *Al-Shafi'i, Muhammad bin Idrisi, Al-Risala, ed: Ahmed Shaker, 1st ed. Egypt: Al-Halabi Library, 1358 AH/1940 AD.*
- *Al-Suyuti, Abd al-Rahman bin Abi Bakr, Tadrib Alraawi fi Sharh Taqrib Alnawawi, ed: Abd al-Wahhab Abd al-Latif. Riyadh: Riyadh Modern Library.*
- *Al-Tayalisi, Suleiman bin Daoud, Musnad Abi Daoud Al-Tayalisi, (d: 204 AH), ed: Dr. Muhammad bin Abdul Mohsen Al-Turki, 1st ed. Egypt: Dar Hajar, 1419 AH - 1999 AD.*
- *Al-Tirmidhi, Muhammad bin Issa, Al-Jami Al-Kabir (Sunan Al-Tirmidhi): ed. Shuaib Al-Arnaut and Abdul-Latif Harzallah: 1st ed, Dar Al-Resala Al-Alamiah.*
- *Ibn Abd al-Barr, Youssef bin Abdullah, (2000), Alaistidhkar, ed: Salem Muhammad Atta, Muhammad Ali Moawad, 1st ed, Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.*
- *Ibn Abd al-Hadi, Muhammad bin Ahmad, Tahqiq Ahadith Altaeliq, 744 AH, ed Ayman Saleh Shaaban, Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1998 AD.*
- *Ibn Abi Hatem, Abdul Rahman bin Muhammad. (d. 327 AH). Aljurh Waltaedil, 1st ed. Beirut: Arab Heritage Revival House, 1271 AH - 1952 AD.*

- *Ibn Adi, Abdullah bin Adi bin Abdullah, (1997), Alkamil fi Dueafa Alrijal, ed: Adel Ahmed Abdel Mawjoud and Ali Muhammad Moawad, co-ed: Abdel Fattah Abu Sunna, 1nd ed, Beirut: Scientific Books.*
- *Ibn al-Turkmani, Ali bin Othman, Al-Jawhar al-Naqi ala Sunan al-Bayhaqi, (d: 750 AH), Dar Al-Fikr.*
- *Ibn Asakir, Ali bin Al-Hassan, Tarikh Dimashq, (d: 571 AH), ed: Amr bin Gharamah Al-Amrawi, Dar Al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, 1415 AH - 1995 AD.*
- *Ibn Faris: Ahmad ibn Faris ibn Zakaria al-Qazwini al-Razi, (d. 395 AH), Muejam Maqayis Allugha, ed Abd al-Salam Muhammad Harun. Edition of the Arab Writers Union, 1423 AH / 2002 AD.*
- *Ibn Hajar, Ahmed bin Ali, Itraf Almusnid Almetali Biatraf Almsnad Alhanbalii, Damascus - Beirut: Dar Ibn Kathir - Dar Al-Kalam Al-Tayyib.*
- *Ibn Hanbal, Ahmad Ibn Hanbal (1999), Musnad Ahmad Ibn Hanbal, ed: Shuaib Al-Arnaout et al., 2nd ed, Al-Resala Foundation.*
- *Ibn Hibban, Muhammad ibn Hibban ibn Ahmad, (1973), Al-Thiqat, under the supervision of: Dr. Muhammad Abdul Muid Khan, Director of the Ottoman Encyclopedia, 1nd ed, India: The Ottoman Encyclopedia in Hyderabad, Deccan.*
- *Ibn Hibban, Muhammad ibn Hibban ibn Ahmad, (1993), Sahih Abn Hibaan Bitartib Abn Balban, ed: Shuaib Al-Arnaout, 2nd ed, Beirut: Al-Resala Foundation.*
- *Ibn Majah, Muhammad bin Yazid, (2009), Sunan Ibn Majah, ed Shuaib Al-Arnaout, Adel Murshid, Muhammad Kamel Qarabulli, and Abdul Latif Harzallah, 1nd ed, Dar Al-Risala Al-Alamiah.*
- *Ibn Manzur, Muhammad bin Makram bin Ali, Lisan al-Arab, 3nd ed. Beirut: Dar Sader, 1414 AH.*
- *Ibn Muflih, Abdullah Muhammad bin Muflih, Aladab Alshareia, ed: Shuaib Al-Arnaout - and Omar Al-Qiyam, 3nd ed. Beirut: Al-Resala Foundation, 1419 AH, 1999 AD.*
- *Ibn Rajab, Abdul Rahman bin Ahmed, Sharh Ealal Altirmidhii: investigation and study by Dr. Hammam Abdul Rahim Saeed, corrected edition, Al-Rashid Library. Publishers.*
- *Muslim, Muslim bin Al-Hajjaj, Alsahih Almukhtasar Binaql Aleadl, ed: Muhammad Fouad Abdel-Baqi, Beirut: Arab Heritage Revival House.*